

علي الجرباوي*

المأزق الفلسطيني

والخيار الوحيد للخروج منه**

في حالات الصراع، كما في مختلف مجالات الحياة عامة، يرتكب خطأً استراتيجياً قاتلاً كلُّ من يظن بانعدام الخيارات وانسدادها في مسرب واحد وحيد. فالخيارات موجودة دائماً، لكن أثمانها تتفاوت، منها ما يكلف تبنيه قليلاً، ومنها ما يكلف كثيراً، وما يتبقى يتعلق فقط باحتساب القدرة وحساب التكاليف. في الصراع، في أي صراع، من يُغلق على نفسه الخيارات يفقدها، ومن يفقد خياراته لا يستطيع أن يحسم الصراع لمصلحته، لا بالقوة، ولا حتى عبر التفاوض لتحقيق تسوية "حل وسط" معقولة. باختصار: من يفقد نفسه الخيارات لأنه لا يستطيع أو لا يريد دفع التكاليف، ويتبنى خط سير منفرداً ووحيداً، ينسُدُّ عليه الأفق، ويفرض عليه حل لن يكون في مصلحته بالتأكيد.

فلسطين بلادنا استُلبت منا عنوة، بالكامل وعلى دفعتين، سنة 1948 وسنة 1967. كان من الممكن أن يُغلق الملف على ذلك وأن يُنسى عند ذلك، فقط لو استسلم الفلسطينيون للواقع المرير وأيقنوا حينئذ بانعدام الخيارات. لكن، على الرغم من الأوضاع القاسية والمريرة للطرده والتهجير والاقتلاع وفقدان الوطن، لم يفقد الفلسطينيون الأمل ولم يستسلموا. كان الحق والعدل والشرعية إلى جانبهم، في مقابل جبروت إسرائيل وقوتها العسكرية الطاغية. وعلى الرغم من استمرار تزايد اختلال موازين القوة المادية لمصلحة إسرائيل، فإنها لم تتمكن طوال هذه الأعوام من حسم الصراع، فبقي مفتوحاً على مصراعيه وأشدّه، وهو أمر يُحسب للشعب الفلسطيني ويشهد له به.

أربعة عوامل ساعدت الفلسطينيين على إبقاء قضيتهم حية وصراعهم مفتوحاً:

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

(**) مداخلة أُلقيت بتاريخ 2004/5/8 في معهد أبو اللغد للدراسات الدولية، عن الانسداد السياسي وأفاق الاعتاق.

استمرار وتزايد الوجود الفلسطيني في فلسطين، والمقاومة الفلسطينية، وأثر البعدين القومي والإسلامي، والدعم الدولي خصوصاً في حقبة ثنائية القطبية الدولية. وبالتأكيد يبرز العامل الأول بين هذه العوامل مرتكزاً أساسياً للحفاظ على استمرارية القضية الفلسطينية وحيويتها، إذ إن الوجود على الأرض، وتعزيز هذا الوجود، هما العامل الأهم، ولولاه لما كان للعوامل الثلاثة الأخرى القيمة التأثيرية نفسها. فما دام الوجود الفلسطيني في فلسطين نشيطاً وفاعلاً فإن انحسار أثر أي من هذه العوامل الثلاثة، أو كلها مجتمعة، يجب ألا يؤدي إلى استنتاج تلقائي، من أي من الفلسطينيين أو من غيرهم، بفقدان الفلسطينيين للخيارات، وبضرورة القبول بالأمر الواقع والتسليم بقدرة إسرائيل على حسم الصراع.

بما أن أساس الصراع وجودي فإن نفي الآخر وتغييبه بقيا يشكلان الوسيلة المثلى والأنجح لحسم الصراع. على مدى عمر الصراع قام الجانب الصهيوني - الإسرائيلي بتنظيم وتنفيذ عملية طرد قسرية، منهجية، ومستمرة للفلسطينيين بهدف اقتلاعهم وإلغاء وجودهم في فلسطين. وحتى الآن، وتحت شعار "الترانسفير" المراوغ، يوجد في إسرائيل خط مركزي، وليس هامشياً، يريد استكمال عملية الطرد وتفريغ فلسطين من سكانها الفلسطينيين. في المقابل، ولدواعي إحقاق الحق والعدل والشرعية، بقيت مسألة تحرير فلسطين بالكامل، لإعادتها إلى سابق عهدها، تمثل الهدف الفلسطيني الأسمى. فكثيرون من الفلسطينيين ينطلقون من قناعة راسخة بأن فلسطين عربية، ويجب أن تعود كذلك. وكثيرون من الفلسطينيين أيضاً من يضيفون إلى ذلك البعد الديني العقائدي بإيمانه أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عنها أو التفريط فيها.

إن ما يعطي أصحاب الحل الجذري على الجانبين قوة وفاعلية يتلخص، إضافة إلى القناعة الأيديولوجية - العقائدية، بوضوح وبساطة ومباشرة الهدف المتوخى: التخلص من الآخر بالكامل، والاستحواذ على الأرض بالكامل، فلسطين من النهر إلى البحر في مقابل "أرض إسرائيل". لا إمكان لرؤية الآخر، ولا جدوى من التفاوض للتوصل إلى "حل وسط"، إذ ليس هناك من "حل وسط"، فالنصر الكامل لا يتحقق إلا بالحل الكامل. موقف نهائي وقطعي وحاسم، واضح وبسيط ومباشر، ليس عرضة للتفسير وغير قابل للتأويل؛ فهو حدي أحادي ووحيد. وما يضيف إلى قوة هذا الخيار عند أصحابه تكافؤ دعوتهم مع دعوة عدوهم، الأمر الذي يعطي شعوراً بالندية

والتكافؤ والمساواة. لكن، ومع كل القوة التأثيرية الكامنة في مثل هذا الحل الجذري، فإن عدم المرونة فيه يؤدي إلى نقصان في مناعته. فلولقائع أثر ودلالات يجب أن تؤخذ في الحسبان، وغالباً ما يؤول الأمر في نهاية المطاف إلى التوصل إلى تسويات.

خلال مسيرة التطاحن في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لفرض الحل الجذري من جانب كل طرف على طرف، بدأت تتبلور قناعات داخل كل طرف بعدم إمكان (وليس جدوى) تحقيقه للحل الجذري المرغوب فيه. فالحقائق على الأرض أصبحت أقوى من إمكان تجاهلها أو تغييبها، وكان من الضروري بالنسبة إلى هؤلاء التعامل مع نتائجها فعلاً، حتى لو لم يتم القبول بها حكماً. ولذلك بدأت تبرز دعوات وحوارات ومشاريع للتوصل إلى تسوية. وبالحال تفتق الوضع الجديد عن مشكلة جوهرية، إذ لم يُستبدل تكافؤ الحل الجذري عند الطرفين بتكافؤ بينهما في البحث عن التسوية، بل انهار التكافؤ الأصلي النظري ليحل محله عدم تكافؤ عملي أودى بحالة التوازن الافتراضية بين الطرفين؛ وهي حالة أساسية وضرورية للتوصل إلى تسوية "حل وسط" معقولة.

بدلاً من أن ينطلق السعي للتوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من تبلور قناعة مشتركة لدى الطرفين بحالة التوازي والندية بينهما (لا غالب ولا مغلوب)، فيصباحا مهياًين لتقديم التنازلات التبادلية المتكافئة والضرورية للتوصل إلى هذه التسوية، انطلق هذا السعي من نقطة بداية اعتمدت تأكيد حالة اللاتوازن واللاتساوي بينهما، فأصبحت التنازلات مطلوبة التقديم من طرف إلى طرف، أي من الطرف الفلسطيني إلى الطرف الإسرائيلي. وبذلك أصبح طريق التسوية الذي من المفترض أن يكون ذا اتجاهين متقابلين يتلاقى عبره الطرفان في موقع وسط، طريقاً ذا اتجاه واحد يفترض فقط تحرك طرف في اتجاه تحقيق شروط الطرف الآخر.

يجب التفريق بين حالة الضعف التي من الممكن أن يعاني جرّاءها طرف من الأطراف لأسباب موضوعية، وبين أن تصبح هذه الحالة ذاتية من خلال تبلور قناعة عند هذا الطرف بحتمية كون حالة ضعفه مزمنة. والفلسطينيون الذين دخلوا مسار التسوية برروا هذا الدخول بالتنظير لحالة ضعف فلسطيني مزمنة، والذي تبلور عنه السؤال الاستنكاري الشهير الذي حكم عملية التفاوض: ما هو البديل؟ أي لا يوجد خيار آخر. وطبعاً، من لا يملك خيارات لا يملك عناصر قوة، ومن لا يملك مساراً غير التفاوض من الأجدى له ألا يفوض.

لقد اقتاد الإسرائيليون فلسطيني التسوية إلى الاعتقاد بضرورة التسليم الفعلي باستمرار حتمية وأزلية التفوق الإسرائيلي، والقبول الضمني بالدخول في عملية مفاوضات تتستر بمظهر الندية والتكافؤ، لكنها من الناحية الفعلية تهدف إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه. هذا كان الخطأ الاستراتيجي الفلسطيني الأهم والأخطر، كونه أصاب المنطلق، وبالتالي المضمون، في مقتل. لو فكر الفلسطينيون المسرعون إلى طاولة المفاوضات قليلاً لاكتشفوا زيف الادعاء الإسرائيلي بالتفوق الحتمي والأزلي، لأن المتفوق بهذا القدر والشكل لا يحتاج إلى تسوية مع الطرف المتفوق عليه، وإنما يفرض عليه شروط الاستسلام. ومع كل القوة الإسرائيلية المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني لم تتمكن إسرائيل من تحصيل الاستسلام الفلسطيني الضروري لفرض شرعية وجودها. وكان على الجانب الفلسطيني أن يعي أن قبول إسرائيل بمبدأ التفاوض يشكل اعترافاً ضمنياً منها بالفشل في تحقيق الحل الجذري والانتصار النهائي. ولو تبلور مثل هذا الوعي وحكم المسار التفاوضي الفلسطيني منذ البداية لتغير مسار المفاوضات ونتيجتها. لكن سبق السيف العذل، والمنطلقات تتحكم دائماً في المسار وتحدد النتائج.

لأن فلسطيني التسوية اعتقدوا أن لا خيار لديهم لأنّ حالة ضعفهم مزمنة، فإنهم قبلوا من حيث المبدأ حصر التسوية الشاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في التفاوض بشأن مصير الأرض التي احتلت سنة 1967 فقط. وبهذا تم ارتكاب الخطأ الفلسطيني الاستراتيجي الثاني. فمن الناحية الإجرائية لا يمكن لأي طرف مفاوض أن يستحصل في نهاية أية عملية مفاوضات على كل ما طالب به في بدايتها، وإلا لما كان هناك مبرر لإجراء التفاوض أصلاً. معروف لدى استراتيجي التفاوض أن مخرجات العملية التفاوضية لا يمكن أن تكون كمدخلاتها، وأن على كل طرف مفاوض أن يقدم تنازلات تتحدد وفقاً لعناصر القوة التي يمتلكها ومسار عملية التفاوض ذاتها والمؤثرات الخارجية فيها. لذلك يلجأ كل حصيف على دراية بمتطلبات عملية التفاوض إلى رفع سقف مطالبه إلى أقصى درجة ممكنة عند بداية الدخول في هذه العملية، وذلك كي يتمكن بعد تقديم التنازلات المطلوبة خلال مجرى العملية من أن يحافظ على أقصى إمكان لتحقيق أهدافه الحقيقية الكامنة. فإذا كان الهدف الفلسطيني يتلخص بقبول تسوية للصراع على أساس استعادة كامل الأراضي التي احتلت سنة 1967، وإيجاد حل مقبول لقضية اللاجئين، فإن ذلك كان يتطلب عدم الدخول في المفاوضات على هذا الأساس، وإنما رفع سقف المطالب الابتدائية أكثر من

ذلك تحسباً لضرورة تقديم التنازلات المطلوبة خلال عملية المفاوضات. كان يجب إذاً أريد تحقيق هذا الهدف دخول المفاوضات بطلب استعادة كل فلسطين، أو على الأقل تنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947. أما بدء عملية التفاوض بالمطالبة باستعادة الأرض الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 فقط، فيعني بالضرورة أن نهاية المفاوضات ستكون تسوية يتحدد مجالها داخل هذه الأرض وليس على حدودها. هذا ما حدا إسرائيل على أن تستحصل على اعتراف فلسطيني غير مشروط بوجودها الكامل قبل الدخول في عملية التفاوض التي طالبت فيها بالحصول على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت سنة 1967، محاولة إياها من الناحية الفعلية من أرض محتلة إلى أرض متنازع في شأنها. ونتيجة ذلك أصبح محور التفاوض يتلخص بالمساحة التي ستبقى للفلسطينيين من هذه الأرض بعد انتهاء التفاوض بشأنها. وهذا ما أجبر المفاوضين الفلسطينيين على الانخراط في التعامل مع مقاربات للحل النهائي ومحاولة تسويقها على أساس أنها تحقق كامل المطالب الفلسطينية.

أما الخطأ الفلسطيني الاستراتيجي الثالث فكان في مجال التكتيك، وذلك عندما لم يستخدم المفاوض الفلسطيني آلية التهديد بالانسحاب من عملية التفاوض أو التوقف المرحلي عن التفاوض بهدف تحسين الموقف والموقع الفلسطيني التفاوضي. من المعروف لخبراء التفاوض أن التوقف عن التفاوض يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية المفاوضات، ويجب أن يحسن الطرف المفاوضات استغلال هذا التكتيك لكسب النقاط. لكن الطرف الفلسطيني تولى بالكامل عن هذا التكتيك فاسحاً المجال للطرف الإسرائيلي كي يهيمن بالكامل على تحديد شروط عملية التفاوض. وبالتالي، استمر الفلسطينيون في التفاوض مع استمرار إسرائيل في تقويض أسس عملية التفاوض، وذلك من خلال تكثيف حملة استيطان الأرض المحتلة التي يريد الفلسطينيون استعادتها. لقد كانت المياه تجري من تحت أقدام المفاوض الفلسطيني؛ كان يراها، ولم يفعل شيئاً لتدارك الأمر.

بعد أن مرت مياه كثيرة تحت الأقدام الفلسطينية، وتم الاكتشاف المتأخر لما كان معروفاً أصلاً، وهو أن الجانب الإسرائيلي يريد فرض حل وفقاً لشروطه المجحفة بالحقوق الفلسطينية، حاول الجانب الفلسطيني استدراك الوضع، ووقع في الخطأ الاستراتيجي الرابع. فبدلاً من أن يقوم الفلسطينيون بدراسة معمقة للمرحلة السابقة

بقصد استخلاص العبر منها واستدراك أخطائها من خلال تحديد استراتيجيا واحدة موحدة تقوم على إعادة التوازن مع إسرائيل عبر إعادة فتح باب الخيارات المغلقة بعناية فائقة، تم فتح هذه الخيارات عن طريق توازي أجنادات فلسطينية متنافسة، بل ومتناحرة. وبما أنها لم تكن نتاج اتفاق فلسطيني داخلي على تبني خط استراتيجي واضح ومحدد الهدف، لم تتمكن هذه الخيارات من دعم بعضها البعض، بل عملت على إضعاف بعضها البعض، وعلى إضعاف الموقف الفلسطيني العام في مجمله. على الصعيد الفلسطيني الداخلي أدى ذلك إلى استشراف فوضى أحدثت كثيراً من الشقوق في البنيان الفلسطيني، وأضعفت القدرة الفلسطينية على الصمود من جهة، وعلى الحفاظ على مستوى التأييد الدولي للفلسطينيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي من جهة أخرى. أما على الصعيد الخارجي، فقد أدى توازي الأجنادات أحياناً وتضادها أحياناً أخرى كثيرة، وممارسة الخيارات بانعزال عن بعضها البعض، إلى استغلال ذلك من جانب حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة ضد الجانب الفلسطيني الذي أصبح يلام وهو الضحية، وإلى تبرير تصعيد العنف الممارس إسرائيلياً على السلطة والشعب الفلسطيني، وإلى زيادة منسوب تعامل العالم إيجابياً مع الدعاوى والادعاءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وخصوصاً ما يتعلق بتقرير محددات الحل النهائي وفقاً للرغبة الإسرائيلية اليمينية.

لا يجوز لهذا الوضع أن يستمر لأن الخسارة بسببه فلسطينية أولاً وأخيراً. فنحن نشهد انحسارات على مختلف الصعد والمجالات. كان خطأً فادحاً إغلاق مجال تنوع الخيارات على الذات أيام حمى المفاوضات، وقد تم دفع ثمن ذلك غالياً. إن تحديد ووضوح الهدف المطلوب تحقيقه أمر في غاية الأهمية، والضبائية في مثل هذه المسألة الأساسية لن تؤدي إلى تحقيق النجاح وإنما إلى تحصيل الفشل وتكريسه. لا إمكان لتحديد استراتيجيا إذا كان الهدف ضبابياً، ولا إمكان للتوصل إلى استراتيجيا موحدة إذا استمر وجود أجنادات متزاحمة ذات أهداف متضاربة.

يجب إنهاء حالة الفوضى الفلسطينية بأسرع ما يمكن. وهذا لن يتم إلا من خلال التوصل إلى استراتيجيا عمل وطنية تحكم الفعل الفلسطيني الموجه نحو تحقيق هدف محدد بوضوح تام. ولا يمكن أن تتحقق هذه الاستراتيجيا بفرض أجندة فلسطينية على أجندة فلسطينية أخرى، وإنما عبر التفاهم بين الأجنادات ومزج الخيارات. وهذا يتطلب من جميع القوى السياسية والمجتمعية الخوض في حوار جدي معمق على

خلفية عدم التمترس عند المواقف الذاتية، وإنما الانفتاح وتقبّل مختلف المواقف ووجهات النظر كأساس ضروري وصحي لفتح باب النقاش. وهذا الانفتاح يتطلب، أول ما يتطلب، إجراء مراجعات ذاتية من جانب هذه القوى والحركات كافة؛ فهناك أخطاء ارتكبت ويجب أن يتم الاعتراف بها. ولولا وقوع هذه الأخطاء لما أصابتنا هذه التراجعات كلها وأصبح وضعنا كما هو عليه الآن. ويجب ألاّ يستمر التعامل مع مسألة الحوار كأنها مسألة شكلية أو شعاراتية تُرفع عند زاوية كل مأزق يواجه مسار التسوية المأزوم، وتصبح "كليشياً" مبتذلاً. بل يجب أخذ الموضوع بكل الأهمية والجدية المطلوبتين. وعلى من لا يريد أو لا ينجح فلسطينياً في إجراء حوار داخلي جدي ليوجه من خلاله الأسئلة العميقة الصعبة التي يجب أن توجه إلى الذات وتوجد لها الإجابات، أن يتوقف عن لوم الغير على ما آلت إليه الأحوال والأوضاع. والمسؤولية في هذا الشأن على قدر الصلاحية. لذلك لا اعتبار ولا أهمية ولا فائدة ترجى من كل التذمرات التي يقدمها الوزير، أو الأخ، أو الرفيق، أو المسؤول الرفيع، إن لم تقترن عملياً بفعل يناقض مضمون هذه التذمرات. لكن، للأسف، لا يوجد اعتبار حقيقي وفعال للمحاسبة والمساءلة. فكل مسؤول يقدم التذمرات وكأنه من عامة الناس، ويبقى في الوقت نفسه مسؤولاً عن الأسباب الكامنة وراءها، ويسوء الحال.

واضح تماماً أن المأزق الذي يعانيه الوضع الفلسطيني حالياً يتطلب ضرورة مراجعة جدوى العملية التفاوضية أساساً، ومن منطلق أن هذه العملية تشكل وسيلة لتحقيق غاية، وأنها ليست غاية بحد ذاتها. وما دامت المعطيات أصبحت تدل بما لا يقبل الشك على أن أسس ومنطلقات عملية التسوية السياسية، التي تقوم على أساسها عملية المفاوضات التي انهمكنا فيها وأنهكتنا لمدة عقد من الزمن، لن تحقق تسوية "الحل الوسط" بالشروط الدنيا المقبولة فلسطينياً، ذلك بأن إسرائيل والولايات المتحدة تقومان بتقويض أركان قضاياها الرئيسية مسبقاً وتباعاً وتستغلاها لتثبيت الوقائع على الأرض لفرض حل بالشروط الإسرائيلية، فإن من الأجدى فلسطينياً استخلاص العبرة والتوقف التام عن المشاركة فيها إلى حين تغيير المعطيات. فمفهوم "الغموض البناء" الذي بنيت عليه معطيات عملية التسوية السياسية الحالية لا يشكل مدخلاً ملائماً لتسهيل التوصل إلى تسوية مقبولة فلسطينياً، وإنما يشكل الركيزة التدميرية للموقف والحقوق الفلسطينية. وبالتالي فإن هذا المفهوم يخدم الطرف الأقوى في معادلة الصراع. وما دام الطرف الفلسطيني يشعر بأنه الأضعف في هذه المعادلة، فقد

تم توظيف مفهوم "الغموض والبناء" أميركياً ليكون الوسيلة التمريزية للمواقف والشروط الإسرائيلية.

قد ينبري الرأي الفلسطيني الرسمي ليؤكد من جديد أن ليس لدينا بديل، وأن الخيار الوحيد المتوفر للفلسطينيين يتمثل في استمرار المشاركة في هذه العملية، حتى مع معرفة أنها مجحفة. وهذا خطأ استراتيجي خامس يجب عدم الوقوع فيه ولا الاسترسال فيه على الإطلاق، لأنه سيزيد في عمق الورطة التي نواجهها. على أصحاب هذا الرأي أن يعوا عناصر القوة الفلسطينية، وأن للفلسطينيين خيارات متعددة، وأن عدم ممارسة هذه الخيارات لا يعني عدم توفرها، وإنما هم لا يريدون دفع استحقاقاتها.

وليكون في الإمكان التوصل إلى تسوية للصراع يجب إعادة الاعتبار إلى وضعية تكافؤ الطرف الفلسطيني مع الطرف الإسرائيلي. عدا ذلك، ستبقى عملية التسوية رهينة الشروط الإسرائيلية، وكل مقارنة فلسطينية من هذه الشروط لن تقرب الفلسطينيين إلى تحقيق التسوية، وإنما تعطي الإسرائيليين الفرصة لفرض سلسلة جديدة من الشروط كي يتم إنهاء الجانب الفلسطيني فيقبل بالحل الإسرائيلي للقضية الفلسطينية.

إن كانت إسرائيل لا تريد التوصل إلى تسوية "الحل الوسط"، المستندة إلى إقامة دولتين متكافئتين على حدود سنة 1967، مع إيجاد حل مقبول لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإن كانت تدعي أحقيتها في فرض كامل سيطرتها على "أرض إسرائيل"، فإن من حق وواجب الجانب الفلسطيني، بعد أن يشدد على قبوله المبتدئ بـ "الحل الوسط"، أن يعلن أيضاً أحقيته في فرض كامل السيطرة على فلسطين. قد يقول قائل إن هذا موقف إنشائي غير واقعي، لكن هل من الواقعية، في المقابل، أن يطالب الإسرائيليون بالهدف نفسه مع كل هذا الوجود الفلسطيني المتنامي في فلسطين؟ علينا أن نعي مصادر قوتنا الكامنة التي يخشاها الإسرائيليون، وألا نفرط فيها لمجرد الشعور المرحلي بالعجز. فكما أن إسرائيل تشكل تهديداً مصيرياً للفلسطينيين فإن الفلسطينيين، في المقابل، يشكلون تهديداً مصيرياً لإسرائيل. وإلى حين تستعد إسرائيل لتسوية "الحل الوسط" مع الفلسطينيين فإن التهديد الفلسطيني لإسرائيل يجب أن يستمر ماثلاً. هذا هو التوازن المطلوب لتحقيق التكافؤ اللازم من أجل توفير الأرضية الضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية معقولة. في هذا السياق لن يستفيد الفلسطينيون من استمرار مفاوضاتهم في التركيز على الاستعداد لتلبية المطلب الإسرائيلي بتحقيق

الأمن للإسرائيليين، بل إن التشديد يجب أن يكون على أن الأمن الإسرائيلي لن يتحقق إلا بالتبادلية التامة. هذا هو جوهر الموضوع، تحقق التبادلية التامة: فإما سعي الطرفين لتسوية "حل وسط"، وإما توقف كليهما عن ذلك.

إذا استبعدنا إمكان تحقق الحل الجذري للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بمعنى أن يتمكن طرف من طرفي الصراع من القضاء المبرم والكامل على الطرف الآخر، فإن حل هذا الصراع ينحصر في مسارين اثنين فقط يجب ألا يقبل الجانب الفلسطيني بثالث لهما. فإما أن يصار إلى إقامة دولتين متكافئتين على حدود سنة 1967، وإما أن يتم التوجه نحو إقامة الدولة الواحدة. أما الحل الإسرائيلي القائم على إيجاد معازل [كانتونات] فلسطينية تسمى "دولة"، وهي لا ولن تتمتع، في الضفة الغربية على الأقل، بالسيادة والاستقلال التامين، فيجب أن يرفض رفضاً فلسطينياً قاطعاً، وألا تتم على أساسه أية مفاوضات. لقد حاول الفلسطينيون لعقد خلا التوصل إلى تسوية سياسية على أساس الحل المستند إلى إقامة الدولتين، وجاءت النتيجة بيّنة واضحة: مزيد من الاستيطان، وإقامة جدار قاسم للضفة، وخطة فصل عنصري لإقامة "دولة" الكانتونات. واضح أن هذه الوسيلة لن تحقق الهدف. ومن هذا المنطلق، وإذا لم نقبل بتغيير الهدف (أي نقبل بـ "دولة" الكانتونات)، يكون علينا واجب تغيير الوسيلة.

لا أعتقد بإمكان تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود سنة 1967 إلا من خلال التلويح الفلسطيني الجدي بتبني خيار إقامة الدولة الواحدة. فمع هذا التعنت الإسرائيلي وهذا التوجه الإسرائيلي لفرض الأمر الواقع المدعوم أميركياً، فإن الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية لن تمر إلا عبر التلويح بخيار إقامة الدولة الواحدة. قد يقول بعضنا إن هذا الخيار ليس واقعياً، ولا نملك القدرة على تطبيقه، هذا إن كنا أصلاً نريد تطبيقه، لأنه سيؤدي بنا إلى أن نصبح، إن وافقت إسرائيل عليه، مواطنين من درجة متدنية يمارس عليها الاضطهاد والعنصرية لأمد طويل، إن لم يكونا مزمنين. علينا التوضيح التام في هذه النقطة: لو كان الخيار المطروح هو بين الدولة المستقلة والدولة الواحدة لاخترت الأولى على الثانية. لكن، لأن الخيار المفروض الآن هو بين القبول بـ "دولة الكانتونات" وبين التوجه نحو الدولة الواحدة لردع الخيار الكانتوني، فإن الاستنتاج واضح ويجب ألا يكون في شأنه خلاف فلسطيني، إلا إذا كان هناك من يقبل بـ "الدولة الكانتونية". وهناك أيضاً من يمكن أن

يقول إن إسرائيل ترفض خيار الدولة الواحدة، لذلك لا فائدة من طرحه فلسطينياً. والجواب على ذلك أن رفض إسرائيل هو مدعاة طرح هذا الخيار فلسطينياً. فالرفض الإسرائيلي، من جهتي اليسار واليمين، لخيار الدولة الواحدة ينبع من كون هذا الخيار يطيح يهودية الدولة، أي المشروع الصهيوني من أساسه. وعدم التلويح الفلسطيني الجدي بإمكان تبنيه يريح إسرائيل ويزيح عن كاهلها عبئاً مركزياً. فمن منا يريد إزاحة هذا العبء عن كاهلها؟ ويمكن لهؤلاء أنفسهم القول إن الدعوة إلى تبني هذا الخيار سيفقد الفلسطينيون الدعم الدولي. وعلى العكس، فإن مؤشرات كثيرة تدل على أن من يدعم القضية الفلسطينية سيبقى على دعمه لها، وأن من يقف ضدها عليه حينئذ أن يبدأ بحساب الحسابات.

تكمن المعضلة الفلسطينية الذاتية إذا أريد التلويح الجاد بتبني خيار الدولة الواحدة في كيفية التعامل مع مسألة استمرار وجود السلطة الفلسطينية، إذ إن جدية التلويح بهذا الخيار يجب أن تتضمن إمكاناً فعلياً لحل السلطة لذاتها وإعادة الأمانة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. يوجد موقف رسمي فلسطيني، له أصداء ذات شأن داخل النخبة السياسية الفلسطينية، يعتقد أن إقامة السلطة واستمرار وجودها يُعتبران إنجازاً فلسطينياً يجب عدم هدره والتفريط فيه، وينظر إلى مسألة حل السلطة فلسطينياً على أنها عقاب ذاتي يصب في المصلحة الإسرائيلية، وخصوصاً أن نتيجته ستكون الفوضى والفراغ الذي سيعبأ من جهات أخرى، ولذلك يرفض مثل هذا الطرح بالكامل. يتسم هذا الرأي بالوجهة التامة في حال توفرت معطيات أكيدة تجزم بحتمية تحوُّل السلطة إلى دولة وفقاً للشروط الرسمية الفلسطينية الدنيا. فالسلطة وسيلة أقيمت لفترة انتقالية من أجل تحقيق غاية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. لذلك فإنها لا تشكل حالة نهائية. وإن أصبح هناك إمكان فعلي، تبعاً للمعطيات المفروضة إسرائيلياً، لأن تصبح كذلك فإن عدم استمرار وجودها يصبح أفضل فلسطينياً من استمرار هذا الوجود. ويجب الانتباه إلى أن إسرائيل لا تريد فقط حصار الفلسطينيين في أصغر معازل ممكنة كي تتمكن من ابتلاع وضم أكبر مساحة فلسطينية إليها، بل تريد أيضاً أن تجد سلطة منفصلة عنها، لكن ليست مستقلة في وجودها، تقبل أن تتحمل المسؤولية القانونية عن الفلسطينيين المحصورين داخل الكانتونات كي لا يكون للعامل الديموغرافي الفلسطيني أثر سياسي يقلب المعادلة على إسرائيل كـ "دولة يهودية". لهذا السبب تركزت الدعوات الإسرائيلية كلها، خلال أعوام الانتفاضة الثانية،

على ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية، وليس على إلغاء وجود السلطة. من هذا المنطلق فإن التلويح الجدي بالتوجه نحو خيار الدولة الواحدة، بما يتطلبه من تضمين لإمكان فعلي لحل السلطة، لا يصب في المصلحة الإسرائيلية، وإنما يشكل سبيلاً توريظياً لإسرائيل لا تستطيع الخروج منه إلا من خلال الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية المقبولة فلسطينياً. وبالتأكيد لا خسارة للفلسطينيين في التلويح الجدي بهذا الخيار، وخصوصاً أن السلطة أصبحت محاصرة بالكامل وموجودة تحت الاحتلال، تبتز كل يوم مرات كثيرة ومن كثير من الجهات، والوضع الفلسطيني يعاني فوضى عارمة سيؤدي اتباع هذا الخيار إلى إنهاؤها وتصاعد الشعور بالمسؤولية الجماعية لتنظيم الشؤون المجتمعية. أمّا عن حالة الفراغ المزعوم، فإن هذا الخيار لا يدعو إلى إلغاء الحالة السياسية النضالية الفلسطينية، وإنما يعيد الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى ضرورة تطوير آلية عمل مؤسساتية جماعية فعالة. وإن قال أحد إن في ذلك مغامرة، وإن تطور هذه الآلية غير مضمون عملياً، فإن اللوم في هذه الحالة لا يقع إلا علينا.

إن من يغلق الخيارات على نفسه يفقدها، ويحشر نفسه بنفسه. علينا عدم الاستمرار في حشر أنفسنا في زاوية خيار التفاوض المعرّي من توظيف عناصر القوة المتوفرة لدينا، وإنما الانطلاق نحو فحص جدي لإمكان استخدام خيارات أخرى يمكن أن تكون ذات جدوى ونجاعة أكبر لتحقيق الهدف الفلسطيني، على الأقل من أجل تعزيز القدرة التفاوضية الفلسطينية إن لم يكن أكثر.

الكلام في هذا الموضوع لم يعد كافياً، والصمت ليس خياراً، والفعل يبقى سيد الموقف. فهل سنفعل ما هو واضح للجميع ومسكوت عنه من جانب الجميع كي يتم كامل الانهيار؟ إن لم تعرفوا كيف ضاع القسم الأكبر من فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين، راقبوا الوضع الحالي وستعرفون من خلاله كيف ستضيع البقية الباقية منها. قد يكون لمن أضع ذلك القسم عذر في أنه لم يكن يعلم، ونحن ليس لدينا أي عذر لأننا نعم، لكن لا نريد أن نعمل. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>